Distr.: General
16 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدورة الخامسة

فيينا، ١٨-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال

المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر

تقرير من الأمانة

أولاً- مقدّمة

١- المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر (المبادرة العالمية) هي مبادرة تنهض بها جهات متعددة من أصحاب المصلحة وتوفّر مورداً عالمياً للحصول على الخبرات الفنية والمعارف وتنظيم شراكات مبتكرة ابتغاء مكافحة الاتجار بالأشخاص.

٢- وقد استهلّتها في آذار/مارس ٢٠٠٧ كل من منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣- وقد أمكن النهوض بها بفضل منحة مقدَّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنذ ذلك الحين حظيت تلك المبادرة بدعم مالي إضافي من حكومات كل من أستراليا وكندا

* CTOC/COP/2010/1.

الرجاء إعادة الاستعمال

والنمسا إلى جانب اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية إلى جانب هبات عامة. كما قدّمت حكومتا بلجيكا وسويسرا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ مساهمات إلى المبادرة العالمية من أجل برنامجها المشترك في صربيا.

٤- وتهدف المبادرة العالمية إلى تعبئة الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول لمكافحة الاتجار بالبشر بالقيام بالتالي: (أ) الحد من ضعف الضحايا المحتملين وتقليل الطلب على الاستغلال بجميع أشكاله؛ و(ب) كفالة قسط كاف من الحماية والدعم لضحايا الاتجار؛ و(ج) دعم العمل على الملاحقة القضائية الكفؤة للجناة المتورطين في تلك الجرائم مع احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأشخاص.

٥- وتنشد المبادرة، في إطار سعيها لتحقيق رسالتها، توسيع دائرة العلم والوعي بالاتجار بالبشر والتشجيع على اتخاذ تدابير فعّالة قائمة على احترام الحقوق وبناء وتطوير قدرات الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول وإقامة شراكات من أجل العمل المشترك على مكافحة الاتجار بالبشر.

٦- وتتمثّل الأهداف المباشرة للمبادرة العالمية في إذكاء الوعي بالاتجار بالبشر وتعزيز الالتزام والعمل على الصعيد العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر في إطار من الشراكة مع جهات مختلفة من أصحاب المصلحة، ومن بينها الحكومات والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية وسائر عناصر المجتمع المدني ووسائط الإعلام والمساعدة على إيجاد هياكل لدعم ضحايا الاتجار وتعزيز تلك الهياكل.

٧- وخلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، نُظِّم عدد من الأحداث في إطار المبادرة العالمية في البرازيل وأوغندا وتايلند وتركيا وجنوب أفريقيا وقيرغيزستان وكوت ديفوار وليتوانيا ومصر والهند. وكان الهدف من هذه الأحداث إذكاء الوعي والمعرفة بالأبعاد الجغرافية والمواضيعية الكثيرة للاتجار بالبشر. وقد ساعدت أيضاً على تحديد احتياجات البلدان من المساعدة التقنية من أجل التنفيذ الفعّال لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة[1] وبناء زخم تمهيدا لعقد منتدى فيينا لمكافحة الاتجار بالبشر في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٨- وقد أذكى منتدى فيينا الوعي ووثّق التعاون وأقام شراكات عالمية النطاق. وجمع المنتدى على ساحته أكثر من ٦٠٠ ١ مشارك من مختلف أرجاء العالم وممثلين لأكثر من

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

١٣٠ حكومة. وفيما يتعلق بالمواضيع الخاصة بمكامن الضعف وجوانب التأثير وإجراءات العمل، وضع المشاركون في السياق الصحيح مختلف أبعاد الاتجار بالبشر والعلاقة بين هذا الاتجار والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وإلى جانب تلك الجلسات والمناقشات الرسمية، نُظمت أحداث خاصة ضمّت نواباً برلمانيين وقيادات نسائية وممثلين للقطاع الخاص وصناعة السينما وفنانين وشباباً.(٢)

ثانياً- الجهود العالمية والجماعية المبذولة في مجال الدعوة من أجل إذكاء الوعي بالاتجار بالبشر

١- "بدء مسيرة الحرية"، حملة لإشراك الشباب في مكافحة الاتجار بالبشر

٩- بدأت المبادرة العالمية ومنظمة "وقف الاتجار" غير الحكومية حملة بعنوان "بدء مسيرة الحرية"، وهي مصمّمة لإشراك الشباب في العمل على مكافحة الاتجار بالبشر. وافتُتحت تلك الحملة بفيلم فيديو مدته ثماني دقائق بُثّ من مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

١٠- وموقع الحملة على الإنترنت (http://www.stopthetraffik.org/startfreedom/arabic/) هو أداة رئيسية لمساعدة الشباب على الإلمام بظاهرة الاتجار بالبشر وتعريف غيرهم بها. ويتضمّن الموقع عُدداً تعليمية من بينها دروس وأنشطة مبتكرة توضح معنى الاتجار بالبشر والخطوات التي يمكن للمرء أن يتخذها للتصدي له، وتركّز تلك الدروس والأنشطة على مسائل من قبيل الاتجار ونزعة الاستهلاك المسؤولة عنه والأبعاد الجنسانية والاتجار بالبشر. وهذه المواد التعليمية متاحة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وكذلك بالهولندية والهندية.

١١- وخلال الاحتفال بـ"أسبوع بدء مسيرة الحرية" في آذار/مارس ٢٠١٠، نظّم الشباب من مختلف أرجاء العالم عدداً من الأنشطة، كان من بينها مسرحيات ومناقشات وعروض أداء. وشارك في "حلقة الدرس العالمية" الأولى للحملة أكثر من ٢٠٠ طالب من أستراليا وبلجيكا وبنغلاديش والصين (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) وكمبوديا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

---

(2) انظر تقرير المنتدى المعنون *"Vienna Forum Report: a Way Forward to Combat Human Trafficking"*، وهو متاح في http://www.ungift.org/docs/ungift/pdf/vf/ebook2.pdf.

٢- معارض عن الاتجار بالبشر

صور فوتوغرافية عن الاتجار بالأطفال

١٢- وثّقت المبادرة العالمية، من خلال الصور الفوتوغرافية، الأساليب الشائعة لاستغلال الأطفال، مثل استغلالهم في التسول والنشل، ابتغاء إذكاء الوعي بالاتجار بالبشر ولا سيما الاتجار بالأطفال. وتظهر الصور الدروب المستخدمة لنقل الأطفال للاتجار بهم من شرق أوروبا إلى وسط أوروبا وأوروبا الغربية.

١٣- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، نُفّذت المرحلة الأولى من الحملة في النمسا وبلغاريا. وقد تأتّى هذا بفضل التعاون بين آليات التنسيق الوطنية المعنية بمسألة الاتجار بالبشر في هذين البلدين. وتسنّى لمصوّر فوتوغرافي مرافقة وحدات الشرطة في دورياتها اليومية والاستفادة من الخبرة الفنية لمنظمات المجتمع المدني المحلية. ونُفّذت المرحلة الثانية من المبادرة في صربيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. والصور متاحة لجميع الشركاء في المبادرة العالمية وسائر الجهات صاحبة المصلحة التي تعمل على مكافحة الاتجار بالبشر.

"مرحباً بكم في غولو": مكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال العمل الجماعي والفن

١٤- يمثّل استخدام الأطفال كجنود محاربين واختطاف الفتيات جانبين من أبشع جوانب الاتجار بالبشر. ولقد عانت منطقة غولو وغيرها من مناطق شمال أوغندا من عمليات الاختطاف والتجنيد التي تعرّض لها ألوف الأطفال على يد جماعات المتمرّدين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انضم الفنان روس بليكنر، من الولايات المتحدة، إلى المكتب والصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية للمساعدة في تنظيم مبادرة للمساعدة على إعادة تأهيل الجنود الأطفال السابقين والفتيات المختطفات من خلال العلاج بممارسة الفن في غولو. وهناك أدار حلقة عمل تشجع الأطفال على التصالح مع ماضيهم من خلال التعبير الفني.

١٥- وكان من نتائج حلقة العمل تنظيم معرض "مرحبا بكم في غولو" الذي أقيم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٩، وعرضت فيه لوحات رسمها أطفال غولو. وافتتح الأمين العام المعرض قائلاً إنه يسلم بأن للفن رسالة فريدة وهامة في دفع مسيرة السلام والنهوض بحقوق الإنسان. وخلال هذا الحدث عُيِّن روس بليكنر سفيرا للنوايا الحسنة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر، وذلك لتنفيذ خطة عمل مدتها سنتان.

الاتجار بالبشر لاستعبادهم في الخدمة المنزلية (الاستعباد المنزلي)

١٦- في إطار الاحتفال باليوم الدولي لإلغاء الرق، الموافق ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، سلّطت المبادرة العالمية الضوء على عبيد اليوم، الذين يعملون في المنازل في شتى أرجاء العالم. وناقش فريق رفيع المستوى مؤلف من مسؤولين كبار في الحكومة النمساوية وممثلين للمجتمع المدني ومنظمات دولية أحكام القانون بشأن العمال المنزليين في النمسا ومؤشرات الاستغلال والحاجة إلى زيادة الوعي بمسألة الاستعباد المنزلي. وعقب المناقشة، قدّم موسيقيون وراقصون عرضاً في مركز فيينا الدولي لاسترعاء المزيد من الانتباه لهذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، افتتح معرض فني بعنوان "الاستعباد المنزلي" أعدته منظمة "لجنة مكافحة الرق الحديث" غير الحكومية الفرنسية، وعرضت الأعمال الفنية في مقر الأمم المتحدة في فيينا في الفترة من ٢ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأثار المعرض الكثير من الاهتمام لدى المشاهدين وتقرّر أن يطوف المعرض بمراكز العمل الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وأولها جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣- الاتجار بالبشر في وسائط الإعلام

١٧- أنتجت الحملة العالمية إعلانين من إعلانات الخدمات العامة موجّهين إلى وسائط الإعلام الذائعة من أجل إذكاء الوعي بالاتجار بالأشخاص، وقد أظهر أحدهما الممثلة ايما طُومْسون مع أصوات الضحايا. وبثّتهما محطات "السي إن إن" و"الجزيرة" و"الدويتشيه فيلّيه". وروجت المبادرة العالمية لحملة نظمتها وبثت برامجها محطة "السي إن إن" الدولية لتسليط الضوء على مشاركة قيادات قطاع الأعمال في مكافحة الاتجار بالبشر. ونفذت المبادرة في إطار مجلس القيادات النسائية التابع للمبادرة العالمية وبالتشارك مع حملة "إنهاء الاتجار بالبشر الآن". وعلاوة على ذلك، أنتجت "السي إن إن" فقرة إعلامية عن الاتجار بالبشر أذاعتها تقريباً ألف مرة في أوقات ذروة المشاهدة التليفزيونية الرئيسية فيما بين شهري أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ونيسان/أبريل ٢٠١٠.

١٨- ودعمت المبادرة العالمية حملة "إنهاء الاتجار بالبشر الآن" من خلال إنتاج سلسلة من الأفلام الوثائقية عن الاتجار بالبشر تحت عنوان "أرواح عاملة"، وقد بثتها محطة "البي بي سي" الإخبارية العالمية. وتألفت السلسلة من خمس حلقات مدة كل منها ٣٠ دقيقة، وعالجت تلك الحلقات جوانب مختلفة للاتجار بالأشخاص والمحاولات المبذولة في مختلف أرجاء العالم لإيجاد حلول لتلك المشكلة. وتهدف السلسلة إلى إظهار الجوانب التجارية والإنسانية للمشكلة والبحث عن علة وجودها وطرح أفكار عن الخطوات التي يمكن بها لدوائر الأعمال

أن تخفّف من حدتها. وقد بثّت محطة "البي بي سي" الإخبارية العالمية تلك الأفلام الوثائقية في أيار/مايو ٢٠١٠ وسوف تواصل بثها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٤- المبادرة العالمية والوسائط الاجتماعية

١٩- أُنشئت حلقة افتراضية من الأشخاص المهتمين بأعمال المبادرة العالمية في "الفيس بوك". وتضم المجموعة أكثر من ٠٠٠ ٦ مشترك ويديرها متطوعون بالتعاون مع المبادرة العالمية. وهذه المجموعة مثال يوضح كيف يمكن للشبكات الاجتماعية أن تساعد في إذكاء الوعي وكيف يمكن الاستفادة منها في نشر المعلومات عن الأعمال المضطلع بها في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وعلاوةً على ذلك، أنشأت المبادرة العالمية حساباً على "التويتر" من أجل إعلان آخر التطورات يومياً.

٥- أنشطة التوعية خلال كأس العالم لعام ٢٠١٠ في جنوب أفريقيا

٢٠- أعدّت الأمم المتحدة حملة توعية مشتركة في إطار المبادرة العالمية لكي تنفّذ خلال مسابقة كأس العالم لعام ٢٠١٠ في جنوب أفريقيا ابتغاء توعية السكان بالاتجار بالبشر. وتشاركت في إعداد مواد الحملة كيانات الأمم المتحدة على أرض الواقع، وكان من بينها منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف والمكتب وكذلك المنظمة الدولية للهجرة. وابتغاء تعظيم أثر الحملة في شتى أرجاء البلد، تعاونت تلك الكيانات مع شركائها على مستوى القاعدة الشعبية. ومثال ذلك أن المكتب تعاون في العمل مع منسقي برامج تمكين الضحايا في شتى مقاطعات جنوب أفريقيا إلى جانب الجهات الثلاث المعنية بتقديم الخدمات الشاملة للضحايا التي يتولى إدارتها المكتب.

٢١- وأنشأت اليونيسيف "مناطق صديقة للطفل" داخل أربع من المدن التي نظمت احتفالات مشجعي الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) (في سويتو وساندتون وبورت إليزابيث ونيلسبرويت) من أجل توفير ملاذات آمنة للأطفال الذين قد يكونون عرضة للاستغلال والاعتداء.

٢٢- ونظّم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مسابقات لكرة القدم وأنشطة للتواصل مع المجتمعات المحلية في جوهانسبرغ من أجل إذكاء الوعي بالاتجار بالنساء والفتيات على مستوى المجتمعات المحلية ودعا المشاركين إلى مناهضة العنف ضد المرأة. وجمعت مائدة مستديرة بين ممثلين عن الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لمناقشة سبل منع الاتجار بالنساء والأطفال.

٢٣- وأكدت المنظمة الدولية للهجرة أن توفير المساعدة للضحايا ميسور من خلال برنامج شامل. وأشارت إلى أن المجتمعات المحلية في الحضر والريف باتت تشارك بنشاط في مجابهة الاتجار بالأشخاص، وأوضحت المنظمة أنها سوف توفر التدريب ومواد التوعية من أجل توزيعها في تلك المجتمعات المحلية، وسوف يشمل التوزيع الموظفين العاملين في قطاعات من قبيل إنفاذ القوانين والتنمية الاجتماعية والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والدينية. وقالت إن مواد التوعية التي توفرها المبادرة العالمية سوف تتيح لكل من يشارك في حضور حلقات العمل والعروض الإيضاحية التي تقدمها المنظمة الدولية للهجرة أن يوسع من دائرة نشر المعلومات في مجتمعه المحلي.

٢٤- وسوف تُستخدم هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة التي تنهض بها الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنوب أفريقيا للترويج للحملة التي تدعمها المبادرة العالمية ولضمان أن تستهدف الجماعات التي تشارك يومياً في الجهود المبذولة في البلد لمكافحة الاتجار بالبشر. ويضاف إلى ذلك أن خطوط جنوب أفريقيا الجوية سوف تنشر مقالاً عن المبادرة العالمية في عدد تموز/يوليه من مجلتها التي توزع على ركاب رحلاتها الجوية من أجل إذكاء الوعي بالاتجار بالبشر.

ثالثاً- تكوين رصيد من المعارف المستمدة من الأدلة بشأن الاتجار بالبشر للمساهمة في وضع سياسات عالمية وإقليمية ووطنية

ألف- التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص

٢٥- نهض المكتب، في إطار الشراكة العالمية، بعملية كبرى لجمع البيانات شملت ١٥٥ بلداً وإقليماً. وقد تركَّزت الأبحاث في هذا الصدد على الأطر التشريعية والإدارية للبلدان لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، وعلى تصدِّي نظام العدالة الجنائية لهذه المشكلة (عدد التحقيقات والمحاكمات والإدانات)، وعلى الخدمات التي تُقدَّم إلى الضحايا (عدد الضحايا الذين تتعرف عليهم وتساعدهم السلطات المختصة) والسمات العامة للجناة والضحايا.

٢٦- ويرد تحليل لهذه البيانات في التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الذي أصدره المكتب في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويظهر التقرير أن عدد البلدان التي اتخذت خطوات لتنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص قد تضاعف على مدار السنوات القليلة الماضية. ومع هذا، ما زالت توجد بلدان كثيرة، ولا سيما في أفريقيا، تفتقر إلى الأدوات القانونية اللازمة. ويظهر التقرير أيضاً زيادة في عدد أحكام الإدانة، وإن كانت هذه الزيادة لا تتناسب مع

النمو في الوعي بالمشكلة (وربما التزايد في حجمها). وقد صدرت معظم أحكام الإدانة في عدد قليل من البلدان فحسب، وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لم يسجل بَلَدان من كل خمسة من البلدان المشمولة بالتقرير صدور حكم إدانة واحد.

٢٧- ويُظهر التقرير أن الاتجار بالبشر يُمارس في الغالب الأعم بغرض استغلال الضحايا جنسياً (٧٩ في المائة) وتسخيرهم في العمل (١٨ في المائة). وبسبب تواتر الإبلاغ عن حوادث الاستغلال الجنسي بمعدل يفوق ضروب الاتجار الأخرى، بات هذا الضرب من الاستغلال يتصدر أنواع الاتجار الموثقة في الإحصاءات الكلية. ويلاحظُ بالمقارنة بذلك قصورٌ في الإبلاغ عن الأشكال الأخرى للاستغلال (مثل العمل القسري أو السخرة؛ والاستعباد المنزلي والزواج القسري؛ وانتزاع الأعضاء البشرية؛ واستغلال الأطفال في التسول وتجارة الجنس والحروب).

٢٨- وعلاوة على ذلك، تظهر البيانات أنه كثيراً ما يتجر بالأشخاص داخل مناطق واحدة، وإن كانت هناك أيضاً حالات للاتجار بهم في مناطق أبعد. وهكذا، باتت أوروبا المقصد الذي يجلب إليه الضحايا من أكبر مجموعة من بلدان المنشأ، بينما يجلب الضحايا من شرق آسيا للاتجار بهم في أكبر مجموعة من بلدان المقصد. وتحتل القارة الأمريكية مكانا بارزا ضمن أماكن المنشأ والمقصد بالنسبة لضحايا الاتجار بالبشر.

٢٩- وقد تسنى وضع التقرير بفضل المعلومات التي زوّدت بها المكتبَ الدولُ الأعضاء ومنظمةُ العمل الدولية والمنظمةُ الدولية للهجرة وعدة منظمات غير حكومية.

٣٠- ويمثل هذا التقرير معلماً هاماً على درب التعاون بين المكتب والدول الأعضاء بشأن تبادل البيانات والإبلاغ عن المسائل الجنائية. وقد أثمر الارتكاز على استخدام الإحصاءات الرسمية، كمبدأ أساسي في العمل، تقريراً زاد من العلم بمسألة الاتجار بالبشر، وحقق في الوقت ذاته توافقا في الآراء بين أطراف المجتمع الدولي بشأن ما يعتري المعرفة في هذا الشأن من ثغرات وأهمية عمليات جمع البيانات التي تقودها الأمم المتحدة.

باء- اجتماع الباحثين

٣١- عقدت المنظمة الدولية للهجرة اجتماعاً للباحثين بالتعاون مع المكتب ومنظمة العمل الدولية في القاهرة يومي ١١ و١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وكان الهدف العام من الاجتماع هو المساهمة في منع الاتجار بالبشر والقضاء عليه بوضع مجموعة من التوصيات للترويج لسبل جديدة لدراسة تلك المشكلة والنهوض بنوعية البحوث في هذا الشأن.

٣٢- وحضر الاجتماع عشرون من كبار الباحثين من شتى أرجاء العالم من أجل تقييم الحالة الراهنة للبحوث في مجال الاتجار بالبشر والتعرف على الثغرات الحالية التي تعتري المعرفة والتعريف بالبحوث المبتكرة وأساليب جمع البيانات وتسليط الضوء على أهمية إخضاع برامج التصدي للاتجار بالبشر لعمليات تقييم وتقدير.

٣٣- وكان من بين التوصيات الهامة التي أسفر عنها الاجتماع التوصيتان التاليتان: (أ) إنشاء شبكة بحثية استشارية مشتركة بين عدة تخصصات بشأن الاتجار بالبشر للترويج لجدول أعمال عالمي جديد لإجراء البحوث بشأن هذا الضرب من الاتجار؛ و(ب) وضع تدابير، تشمل إعداد أدوات ومبادئ توجيهية، من أجل تعزيز القدرات البحثية لدى البلدان النامية دعماً للتوسع في البحوث وعمليات جمع البيانات المنفّذة بشأن الاتجار بالبشر ولتحسين نوعية تلك البحوث والعمليات.

رابعاً- توثيق التنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية وإقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص

ألف- مجلس القيادات النسائية

٣٤- أنشأت المبادرة العالمية مجلس القيادات النسائية وتؤدي مهام الأمانة له، ويمثل هذا المجلس شراكة مبتكرة تجمع بين ٣٣ من القيادات النسائية البارزة من شتى أرجاء العالم. والهدف منه هو تنشيط مكافحة الاتجار بالبشر بالترويج لتقديم خبرات فنية رفيعة مستوى للاستفادة منها في هذا الشأن، وذلك بالاستعانة برصيد المعارف والخبرات الكبير الذي اكتسبته عضوات المجلس من معالجة قضايا المرأة وحقوق الإنسان. ويدلّل المجلس على أهمية الدور القيادي الذي تنهض به المرأة في التصدي للاتجار بالبشر وينشئ روابط بين القطاعات والمناطق المختلفة لتعبئة الموارد والمعارف والخبرات. وهو أداة محفّزة على تعزيز قدرات المرأة ومساهماتها في العمل على منع الاتجار بالأشخاص وقمعه، ولا سيما الاتجار بالنساء والأطفال، وملاحقة الجناة قضائياً.

٣٥- وفي إطار مجلس القيادات النسائية، استضافت سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، من البحرين، مؤتمراً عقد تحت عنوان "الاتجار بالبشر في مفترق الطريق" في المنامة يومي ٢ و٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وكان هدف المؤتمر هو إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الاتجار بالبشر والترويج لاتخاذ إجراءات سريعة فعالة لمكافحة استغلال البشر من أجل وضع نهاية للمعاناة التي يسبّبها ذلك الاستغلال للكثير من الضحايا.

٣٦- وأسفر المؤتمر عن إعلان المنامة الذي ينهض شاهداً على التزام المنطقة بمكافحة الاتجار بالبشر ويؤكد دور دوائر الأعمال في تشجيع الشركات على تحمل مسؤولياتها. ودعا إعلان المنامة إلى عدم التسامح قط إزاء الاتجار بالبشر في قطاع الأعمال .

باء- الاتجار بالبشر والنواب البرلمانيون

٣٧- قبل انعقاد منتدى فيينا، استضافت المبادرة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان النمساوي منتدى برلمانيا في فيينا في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي إطار المتابعة لذلك المنتدى، وضع المكتب والمبادرة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي دليلاً للنواب البرلمانيين يتضمن مجموعة من القوانين الدولية والممارسات الفضلى الموضوعة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويقدم المنشور المعنون "مكافحة الاتجار بالأشخاص - كتيب إرشادي للبرلمانيين" توجيهات عن كيفية مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ويورد بصورة مجملة تدابير لمنع جريمة الاتجار بالأشخاص وملاحقة مرتكبيها قضائياً وحماية الضحايا. وقد طُرح هذا الدليل للتوزيع في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في الدورة ١٢٠ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في أديس أبابا وحضرها أكثر من ١ ٠٠٠ نائب برلماني من جميع أنحاء العالم.

جيم- مشاركة القطاع الخاص في مكافحة الاتجار بالبشر

١- دراسة استقصائية للقطاع الخاص بشأن الاتجار بالبشر

٣٨- سعياً لتحسين الفهم لتصورات الشركات لمسألة الاتجار بالبشر وشواغلها في هذا الشأن، وإذكاء الوعي بتلك المسألة والتعرف على السبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم بصورة أكثر فعالية جهود دوائر الأعمال الرامية إلى التصدي لتلك المشكلة، تعاونت مبادرة الاتفاق العالمي ومنظمة العمل الدولية والمبادرة العالمية على وضع وتنفيذ دراسة استقصائية للقطاع الخاص فيما يتعلق بالاتجار بالبشر.

٣٩- وبينما أفادت الشركات التي ردّت على الاستبيان بأنها على دراية بالاتجار بالبشر وأن هناك توافقاً عاماً في الرأي على أن الاتجار بالبشر أمر غير مقبول أخلاقيا، فقد أشار أقل من ٢٠ في المائة من المجيبين إلى أن الاتجار بالبشر يمثل تهديدا خطيرا لأمن سلاسل إمداداتهم العالمية و لم يرَ منهم سوى ٣١ في المائة أن لديهم دوافع تحفزهم على معالجة مشكلة الاتجار بالبشر من أجل إدارة المخاطر والمحافظة على سمعة الشركة. وأفادت أقل من ٦٠ في المائة دوائر الأعمال التي خضعت للدراسة الاستقصائية بأن لديها سياسة للشركات بشأن الاتجار بالبشر و لم يستخدم سوى ١٨ في المائة منها تقديرات المخاطر. وبالمثل، فقد أشار ٧٢ في

المائة من المشاركين إلى أن الموظفين المعنيين بضمان وفاء الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية سوف يستفيدون من الحصول على مواد توجيهية وتدريب بشأن الاتجار بالبشر، ولكن ٣٦ في المائة فحسب أفادوا بأنهم يعتقدون أن مشاركة الإدارة العليا في هذا الشأن لازمة.

٤٠- وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية بوضوح إلى أن الشركات تحتاج إلى منافذ أفضل للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالاتجار بالبشر والعلاقة بين الاتجار بالبشر والأنشطة التجارية. وقد أبدى المجيبون اهتماماً خاصاً بمعرفة المزيد عن المعايير الدولية وبتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات في دائرة نشاطهم. ويضاف إلى ذلك أن الشركات المشاركة أظهرت، فيما يتعلق بالتوجيهات الفنية، اهتماماً خاصاً بالتدريب وبوضع السياسات وأشارت أيضاً إلى أن من المفيد تقديم توجيهات بشأن قياس الأثر وعمليات المراجعة إلى جانب توصيات في هذا الشأن.

٤١- وكما تظهر نتائج الدراسة الاستقصائية للقطاع الخاص بشأن الاتجار بالبشر، فإن معظم الشركات ليس لديها إدراك كاف بعد بالرابطة بين الاتجار بالبشر والأنشطة التجارية. فالأنشطة التجارية التي لا تخضع للرصد يمكن أن تسهل الاتجار بالبشر، لكن الشركات تستطيع أن تساهم في القضاء على تلك المشكلة. وعلى دوائر الأعمال أن تدرك أنها بتقاعسها عن التصدي للاتجار بالبشر تخاطر بانتهاك المعايير والقوانين الدولية وتلوّث سمعتها وتقوض علاقاتها بالجهات صاحبة المصلحة.

٤٢- وقد أدرجت المبادرة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومبادرة الميثاق العالمي في خطاباتها الموجهة إلى الشركات معلومات توضح لها كيف يمكن أن تتحاشى خطر الاتجار بالبشر، وذلك باتباع سبل تزيد من صعوبة استغلال منتجاتها أو منشآتها أو خدماتها في الاتجار بالأشخاص وبالمساعدة في إذكاء الوعي بالمشكلة. كما أن بوسع دوائر الأعمال إلى جانب هذا انتهاج وتنفيذ سياسات مؤسسية تحترم حقوق الإنسان ومعايير العمل إلى جانب تدابير لمكافحة الفساد.

٤٣- وتتعاون المبادرة العالمية ومبادرة الميثاق العالمي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة سوياً في وضع منشور عن الاتجار بالبشر ودوائر الأعمال باستخدام نتائج الدراسة الاستقصائية أساساً للمضي قدماً في العمل في هذا الشأن، ويتضمن المنشور أمثلة للممارسات المؤسسية الحسنة حتى يستخدم كدليل توجيهي لتعريف الشركات بمشكلة الاتجار بالأشخاص ولتقديم خطوات عملية يمكن للشركات أن تتخذها للمساعدة على منع تلك الجريمة ومكافحتها. وقد طرح للتوزيع منشور *Human Trafficking and Business: Good Practices to Prevent and Combat Human Trafficking* (الاتجار بالبشر ودوائر الأعمال: ممارسات حسنة

لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته) في مؤتمر قمة قيادات مبادرة الميثاق العالمي لعام ٢٠١٠، الذي عقد في نيويورك يومي ٢٤ و٢٥ حزيران/يونيه.

٢- تنظيم حملات للتوعية بالتعاون مع القطاع الخاص

٤٤- تنظم المبادرة العالمية حملات تركز على صناعة السفر والنقل لدعم الجهود الوقائية المبذولة، وذلك بتوسيع دائرة علم المسافرين والضحايا المحتملين بالاتجار بالبشر. وهي تتعاون مع شركات مختلفة للسكك الحديدية والحافلات وخطوط الطيران والفنادق في مناطق مختلفة.

٤٥- وتتشارك كل من الخطوط الجوية الأوروبية وفندق هيلتون فيينا والخطوط الجوية القطرية وخطوط جنوب أفريقيا الجوية وشركة السكك الحديدية الوطنية النمساوية مع المبادرة العالمية في العمل على توعية وتعريف المسافرين بجريمة الاتجار بالبشر وكذلك تدريب موظفي تلك الشركات حتى يفطنوا لوقوعها ويتمكنوا من المساعدة في التعرف على الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر.

٤٦- وإلى جانب المشاركة في حملة التوعية، وافقت شركة السكك الحديدية الوطنية النمساوية على أن توفر دعماً مباشراً للضحايا بالمساعدة في إعادة دمج أحد ضحايا الاتجار بالبشر السابقين في سوق العمل الاعتيادية. وسوف توفر الشركة له فرصة عمل، كما سيوفر له المشورة والنصح خلال فترة عمله مركز نمساوي للخدمات المتخصصة يدعى"لوفو"، كما سيقوم، بالاشتراك مع المبادرة العالمية، برصد وتقييم نجاح المشروع.

٤٧- ولإذكاء الوعي وتوفير مواد تدريبية، تتعاون المبادرة العالمية مع حملة "وقف الاتجار بالبشر الآن" في إعداد محتويات أداة للتعلم الإلكتروني من أجل الشركات الخاصة. ومن المتوقع أن تستخدم أداة التعلم الإلكتروني كمورد تفاعلي كائن على الإنترنت يوعي موظفي الشركات بالاتجار بالبشر ويمكنهم من فهم تلك المشكلة في عمومها، ويوضح لهم كيف يتعرفون على الضحايا المحتملين ويبين لهم كيف يمكنهم أن يساعدوهم.

٤٨- وإضافةً إلى ذلك، سوف تستخدم أداة التعلم الإلكتروني لتعريف المديرين وأعضاء مجالس الإدارة وعموم الموظفين بأهمية انتهاج سياسة عدم التسامح المطلق إزاء الاتجار بالبشر. وسوف توفر معلومات عن كيفية إدراج واعتماد سياسات وآليات للتصدي للانتهاكات وتساعد من يستعملها على وضع سياسات يمكن تطبيقها على المورّدين والمقاولين.

٣- المنتدى الاقتصادي العالمي وجائزة "قيادات دوائر الأعمال المناهضة للاتجار بالبشر"

٤٩- في إطار متابعة منتدى فيينا، عولجت مشكلة الاتجار بالبشر باعتبارها "موضوعاً ساخناً" خلال دورة للمنتدى الاقتصادي العالمي بشأن الشرق الأوسط عقدت في شرم الشيخ، مصر، من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، حيث اعتبرت من أشد قضايا المنطقة إلحاحا وإثارة للقلق والتحدي. ونظّمت حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام الدورة تحت عنوان "الاتجار بالبشر واستغلال العمال" بالاشتراك مع المبادرة العالمية في إطار مجلس القيادات النسائية.

٥٠- وركّزت الدورة على الممارسات الحسنة وقصص النجاح في القضاء على الاتجار بالبشر لاستغلالهم في العمل وتضمنت جزءاً للتصويت على حوافز تشجيعية لدوائر الأعمال. وَوَضَحَت الدورة أيضاً الجهود التي بذلها القطاعان العام والخاص من أجل القضاء على الاتجار بالأشخاص في دائرة نفوذ كل منهما. ورُئي أن تكوين "شراكة مع وسائط الإعلام من أجل حملات التوعية العامة" أمر له أولوية من أجل مكافحة الاتجار بالبشر لأغراض استغلالهم في العمل، وحظي ذلك الرأي بتأييد ٥٢ في المائة من أصوات الحاضرين.

٥١- ومتابعةً للمنتدى الاقتصادي العالمي وتكريما لقيادات دوائر الأعمال التي تتبنى موقفاً نشطا لمكافحة الاتجار بالبشر، أنشأت حملة "وقف الاتجار بالبشر الآن" والمبادرة العالمية ومبادرة الاتفاق العالمي جائزة "قيادات دوائر الأعمال المناهضة للاتجار بالبشر". وسوف تمنح الجائزة لتكريم قيادات دوائر الأعمال التي يتجسد التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر في صميم استراتيجيات أعمالها التجارية والتي بذلت جهوداً لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٥٢- وتهدف الجائزة إلى إثابة الابتكار في التعرف على حالات الاتجار بالبشر ومنع وقوعها ومكافحة تلك الجرائم. وهي تسعى للإشادة بما ستستحدثه دوائر الأعمال من مبتكرات في ميادين سياسات العمل وإدارة سلاسل الإمداد والمسؤولية الاجتماعية للشركات التي ستساعد على مكافحة الاتجار بالبشر. وسوف تستخدم الجائزة لتحفيز دوائر الأعمال في شتى أرجاء العالم على معالجة وباء الاتجار بالبشر وتدفعها لاعتماد معايير أخلاقية للعمل.

٥٣- وسوف تحدد الفائز بالجائزة لجنة تحكيم مؤلفة من شخصيات تحظى بمكانة معنوية رفيعة ولها سجل مشهود في الالتزام بمثل الأمم المتحدة. وستدعمها لجنة استشارية من الخبراء المتخصصين في الاتجار بالبشر من قطاعات مختلفة، من بينها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية ووسائط الإعلام. وسوف تمنح الجائزة كل سنتين. وقد وجِّهت الدعوة للتقدم بأسماء المرشحين للحصول على أول جائزة منها في ١ أيار/مايو ٢٠١٠

وسوف تقدم الجائزة في منتدى دولي لمكافحة الاتجار بالبشر سيعقد في الأقصر، مصر، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.[٣]

٤- الشراكات بين القطاعين العام والخاص

٥٤- أنشأت وزارة الشؤون الإنمائية للمرأة والطفل في الحكومة الهندية فريقاً فكرياً للترويج لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل مكافحة الاتجار بالبشر مساهمةً منها في المبادرة العالمية. ويتألف الفريق الفكري من ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العمل والسياحة إلى جانب ممثلين من المكتب والمنظمة الدولية للهجرة. ومثلت القطاع الخاص رابطة آسيا والمحيط الهادئ للأسفار، التي تضم في عضويتها ٢٥٠ منظمة في الهند، والمجلس الهندي لصناعة الملابس وتشجيع الصادرات، الذي يضم في عضويته ٠٠٠ ٨ منظمة.

٥٥- وأقيمت شراكة استراتيجية بين مجلس صناعة الملابس وتشجيع الصادرات ووزارة الشؤون الإنمائية للمرأة والطفل من أجل إذكاء الوعي بالاتجار بالبشر بين الشركات الأعضاء في المجلس. ونظم المجلس برنامجا تعليميا للأطفال المعرضين لخطر الاتجار، وقد أتم ٢٤ طفلا التدريب بنجاح. وهذه المبادرة هي مثال يوضح كيف يمكن إشراك قطاع الشركات في مكافحة الاتجار بالبشر بإدماج المنع في نماذج أعمالها التجارية القائمة.

٥٦- وساعدت أنشطة المبادرة العالمية في الهند على إنشاء شراكة استراتيجية مع رابطة آسيا والمحيط الهادئ للأسفار وفرع منظمة "إنقاذ الأطفال" غير الحكومية في الهند في اعتماد مدونة قواعد سلوكية للنشاط السياحي المأمون الشريف في البلد. وعرضت المدونة على وزارة السياحة ومن المتوقع أن يعلن رسمياً في وسائط الإعلام عن استهلال العمل بالمدونة في عام ٢٠١٠.

خامساً- بناء القدرات المؤسسية والفردية للجهات صاحبة المصلحة من خلال توفير المساعدة التقنية على صعيد المنظومة

١- البرامج المشتركة للمبادرة العالمية

٥٧- تدعو الطبيعة المعقدة للاتجار بالبشر إلى بذل جهود منسقة والتعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية وسائر أصحاب المصلحة. ولهذا السبب، حددت المبادرة العالمية برامج

(3) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الجائزة وعملية الترشيح، انظر www.businessleaderaward.org.

مشتركة تستفيد من الخبرات الفنية المحددة لدى كل شريك حتى تغدو أداة فعالة تساعد الدول الأعضاء على معالجة مشكلة الاتجار بالبشر.

٥٨- والبرامج المشتركة هي جزء من مسعى جماعي تتعاون من خلاله كيانات الأمم المتحدة مع الشركاء الوطنيين على تنفيذ أنشطة تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بسائر الالتزامات الدولية. ويساعد التشارك في البرامج على إضفاء المزيد من الترابط والفعالية والكفاءة على جهود الأمم المتحدة في دعم العمل على بلوغ الأهداف الوطنية. وهو يهدف إلى تجنب الازدواجية وتقليل من التكاليف وتعظيم التآزر بين الشركاء الوطنيين ومختلف المساهمين في أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

٥٩- والتشارك في البرامج متوافق مع برنامج إصلاح الأمم المتحدة الذي ينهض به الأمين العام من أجل تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة في البلدان النامية وضمان الاستفادة على أفضل وجه من موارد المنظمة مجتمعة. وتسعى البرامج المشتركة أيضاً إلى تلبية رغبات الدول الأعضاء التي تنشد زيادة مساهمة الأمم المتحدة في توفير المساعدة الإنمائية الدولية مع مواصلة التركيز على تحقيق الاعتماد على الذات والاستدامة وبناء القدرات.

٦٠- وتغطي البرامج المشتركة التابعة للمبادرة العالمية التي تشارك فيها عدة جهات من أصحاب المصلحة مناطق جغرافية ومجالات مواضيعية مختلفة وتستجيب للتحاليل القائمة على الأدلة للثغرات والأولويات التي تحددها الدول الأعضاء بالتنسيق مع المكاتب الميدانية لأعضاء اللجنة التوجيهية للمبادرة العالمية. وقد حددت في مستهل الأمر البرامج المشتركة على أساس احتياجات الحكومات المستضيفة والحاجة إلى العمل على الصعيد الإقليمي واستمرار مشاركة اللجنة التوجيهية للمبادرة العالمية في العمل وتوصيات وتقديرات المكاتب الميدانية وإمكانات استدامة البرنامج وإفرازه لمبتكرات ومحاكاة تنفيذه أو توسيعه.

٦١- وتوجد في الوقت الراهن برامج مشتركة قيد الإعداد في كل مما يلي: الأرجنتين وبوليفيا؛ باكستان؛ رواندا وبوروندي؛ صربيا؛ مصر؛ وسط آسيا. وبالإضافة إلى أعضاء اللجنة التوجيهية للمبادرة العالمية، تشارك في البرامج وكالات الأمم المتحدة المعنية بمعالجة جوانب أخرى للاتجار بالبشر مثل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٦٢- ومشاركة السلطات الوطنية عن كثب في وضع البرامج المشتركة وتنفيذها مقوم جوهري للنجاح في إعدادها. وفي حين أن البرامج المشتركة تتباين وجهات تركيزها على الأشكال المختلفة للاتجار باختلاف البرنامج، فإنها كلها تتبع نَهجا متعدد الجوانب في معالجة

المشكلة وتسعى إلى معالجة كل ركن من الأركان الثلاثة الرئيسية، وهي منع الاتجار وحماية الضحايا وملاحقة الجناة. وهي بالإضافة إلى ذلك توثق التعاون والتنسيق.

٢- مبادرات أفرقة الخبراء

٦٣- تدعم المبادرة العالمية العمل على وضع مواد توجيهية وأدوات لبناء القدرات في إطار ١٠ مبادرات لأفرقة خبراء ينتمون إلى وكالات متعددة. وتهدف هذه المبادرات إلى توفير توجيهات للممارسين على الأرض والاستفادة من الخبرات الفنية لأعضاء اللجنة التوجيهية للمبادرة العالمية والخبراء. وقد وضعت في صيغتها النهائية ثماني مبادرات من مبادرات أفرقة خبراء المبادرة العالمية تحت قيادة كل من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واليونيسيف والمكتب.

٦٤- وبالنظر إلى أن العمل القسري آخذ في التحول إلى قضية هامة تمس جهات العمل التي تتراوح في حجمها بين المنشآت الصغيرة العاملة على هامش الاقتصاد الرسمي في البلدان النامية إلى المنشآت المتعددة الجنسيات التي لديها سلاسل إمداد معقدة وآليات للتعاقد الخارجي على تنفيذ العمل. وقد أصدرت منظمة العمل الدولية دليلاً بعنوان "مكافحة العمل الجبري: كتيب من أجل أصحاب العمل ودوائر الأعمال". ويوفر الدليل معلومات لأرباب العمل والمنظمات والشركات في شتى أرجاء العالم عن ماهية العمل القسري وآثاره الضارة على العمليات التجارية والخطوات التي يمكن لدوائر الأعمال أن تعالج بها هذه المشكلة.

٦٥- وقد وضعت منظمة العمل الدولية واليونيسيف دليلاً تدريبيا بعنوان *Training Manual to Fight Trafficking in Children for Labour, Sexual and Other Forms of Exploitation* (دليل التدريب على مكافحة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل أو لأغرض جنسية أو لغير ذلك من أشكال الاستغلال) لمساعدة الحكومات وممثلي العمال وأرباب العمل والمرشدين الاجتماعيين وموظفي أجهزة حماية الأطفال والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام على بناء القدرات وتوفير التدريب فيما يتعلق بالاتجار بالأطفال. كما يوفر توجيهات بشأن جهود المنع والحماية وإعادة الدمج.

٦٦- وقد أعدت المنظمة الدولية للهجرة منشورا بعنوان "مبادئ توجيهية بشأن مذكرات التفاهم بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة ووكالات إنفاذ القانون بشأن التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص". وتساهم هذه المبادئ التوجيهية في تحقيق المزيد من التعاون الفعال بين الجهات صاحبة المصلحة من خلال وضع وتنفيذ اتفاقات للتعاون على منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وتعرض أيضاً لفوائد آليات التعاون الرسمي بين الجهات

صاحبة المصلحة والتحديات التي تعترض سبيل هذه الآليات وكذلك الممارسات القائمة بشأن التعاون القائم في إطار مؤسسي على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٦٧- وقد يحدث اتصال بين مقدمي الخدمات الصحية وضحايا الاتجار في مراحل مختلفة من عملية الاتجار وفي مراحل مختلفة من عملية تخليص الضحايا وتعافيهم مما حاق بهم. ولدعم عمل مقدمي الخدمات الصحية، أعدت المنظمة الدولية للهجرة وكلية لندن للدراسات الصحية وطب المناطق المدارية دليلاً بعنوان *Caring for Trafficked Persons: Guidance for Health Providers* (رعاية ضحايا الاتجار: توجيهات لمقدمي الخدمات الصحية). ويوفر هذا الدليل نصائح عملية غير إكلينيكية لمقدمي الخدمات الصحية المعنيين لفهم ظاهرة الاتجار بالبشر وإدراك بعض من المشاكل الصحية المتصلة بها وبحث النهج الآمنة والمناسبة لتوفير الرعاية الصحية لضحايا الاتجار.

٦٨- ووضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دراسة بعنوان *Analysing the Business Model of Trafficking in Human Beings to Better Prevent the Crime* (تحليل النموذج التجاري لنشاط الاتجار بالبشر لتحسين فهم تلك الجريمة) عالجت فيها الأسس النظرية التي يمكن أن تفسر العوامل التجارية والاجتماعية الاقتصادية المساهمة في الاتجار بالبشر. ومن المتوقع أن ييسر هذا المنشور تنفيذ استراتيجيات وقائية كلية وأن يساعد في التعرف على الثغرات المعرفية القائمة. ومن شأن هذا البحث الاستكشافي أن يساهم في إثراء مناقشة هذه القضية ووضع سياسات شاملة لمكافحة الاتجار. وعلاوة على ذلك، فإن هذا المنشور يتضمن توصيات وأفكاراً بشأن الخطوات التالية ومبادئ توجيهية لصناع القرار والمجتمع المدني وسائر المعنيين بإيجاد سبل فعالة لمنع الاتجار بالبشر.

٦٩- وقد وضع المكتب القانون النموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص[٤] للترويج لتنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذه. وييسر القانون النموذجي توفير المساعدة التشريعية واعتماد الدول الأعضاء لتشريعات جديدة وتنقيح وتعديل القوانين القائمة. وهو لا يغطي فحسب تجريم الاتجار بالأشخاص والجرائم المتصلة به، بل يشمل أيضاً الجوانب المختلفة لمساعدة الضحايا إلى جانب تحقيق التعاون بين مختلف سلطات الدولة والمنظمات غير الحكومية. وكل حكم من أحكام القانون مصحوب بتعليق مفصل يقدم عدة خيارات للمشرعين، عند الاقتضاء، إلى جانب المصادر القانونية وأمثلة.

(4) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.V.11.

٧٠- ووضع المكتب دليلاً لمكافحة الاتجار بالبشر للممارسين في مجال العدالة الجنائية عنوانه *Anti-Human Trafficking Manual for Criminal Justice Practitioners* للمساعدة على تعزيز القدرات التقنية والقضائية والقدرة على إنفاذ القوانين ليتسنى بشكل فعال التعرف على ضحايا الاتجار وحمايتهم والتحقيق مع الجناة وملاحقتهم قضائياً. وكل نميطة في الدليل مصممة لتزويد الممارسين في مجال العدالة الجنائية بسبل تتيح لهم التصدي على الوجه المناسب لتحديات الاتجار بالأشخاص. والغرض من الممارسات الواعدة المطروحة في كل نميطة الكشف عن جوانب التعقد في الموضوع وتمكين الممارسين من تطبيق الدروس المستفادة من تجربة غيرهم من الممارسين على تجاربهم الشخصية في الميدان.

٧١- ونشر المكتب "دليل الإسعافات الأولية الموجَّه إلى أوائل المتدخِّلين من موظفي إنفاذ القانون لمواجهة حالات الاتجار بالبشر". فالأشخاص الذين يقدمون الإسعافات الطبية الأولية بحاجة إلى أن يعرفوا على الفور وبصفة مؤقتة كيفية معالجة الإصابات والعلل. وبالمثل يحتاج موظفو إنفاذ القوانين الذين يتصدون مباشرة للجرائم إلى العلم بكيفية التعامل مع الجرائم على الفور وبصفة مؤقتة. ونوع العلاج السريع الذي يقدمه موظفو إنفاذ القوانين في حالات الاتجار بالبشر مماثل لنوع العلاج المقدم في الحالات المتعلقة بالجرائم الأخرى، ولكن توجد بعض الجوانب الهامة المتصلة تحديداً بالاتجار بالبشر يتعين على الموظفين الإلمام بها. ولا يقصد من دليل الإسعافات الأولية أن يكون بديلاً عن التصدي للاتجار بالبشر بأسلوب متعمق وتدابير متخصصة، فهو مقدم كأداة لمساعدة الأشخاص الذين قد يلتقوا بضحايا الاتجار لكي يتخذوا الخطوات الأولى الحيوية اللازمة لحماية الضحايا والقبض على الجناة الضالعين في الاتجار.

٣- تعزيز هياكل دعم ضحايا الاتجار بالبشر

٧٢- تنهض منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في مكافحة الاتجار بالبشر في شتى أرجاء العالم. وهي شريك هام في العمل على منع الاتجار وحماية الضحايا وملاحقة الجناة قضائياً وتشارك في أنشطة شتى. وتتراوح هذه الأنشطة بين التوعية وقياس التقدم المحقق في تنفيذ الالتزامات من جانب الجهات صاحبة المصلحة والمساهمة في جمع البيانات وتحليلها والتأثير على الرأي العام. وتساعد منظمات المجتمع المدني الحكومات في التعرف على ضحايا الاتجار وتوفير خدمات مباشرة لهم، بما يشمل توفير المساعدة القانونية والمعونة الطبية والنفسية، ودعم الإعادة الطوعية إلى الوطن وإعادة الدمج والمساعدة في دمج الضحايا في بلدان المقصد.

٧٣- واعترافاً بأهمية دور المجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالبشر، افتتحت المبادرة العالمية في الأول من آذار/مارس ٢٠١٠ مرفقاً لتقديم منح صغيرة ودعت منظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات إلى الضحايا إلى تقديم مقترحات لتنفيذ مشاريع. وسجلت أكثر من ٨٠٠ منظمة من المنظمات غير الحكومية نفسها في مرفق المنح الصغيرة التابع للمبادرة العالمية ووردت مقترحات لتنفيذ مشاريع من ٧٦ بلداً.

٧٤- وشملت الأنشطة المقترحة تقديم دعم طوارئ إلى الضحايا وتمكين الجماعات الضعيفة من جمع الأدلة في أنحاء مختلفة من العالم. وكان من بين المشاكل التي ستعالجها المشاريع المقترحة العمل القسري والاستغلال الجنسي وانعدام الفرص المتاحة للجماعات الضعيفة والإقصاء الاجتماعي لضحايا الاتجار بالبشر.

٧٥- وبعد أن انتهت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ الفترة المحددة لقبول مقترحات المشاريع التي وجهت الدعوة إلى تقديمها، جرى تقييم أهلية أول ٣٠٠ مشروع مقدم وتبين أن ما مجموعه ٢٢٣ من اقتراحات المشاريع مؤهّل لدخول جولة التقييم الثانية. وسوف يُجري الاختيار النهائي مجلس من الخبراء يشكله أعضاء اللجنة التوجيهية للمبادرة العالمية. وبمجرّد تنفيذ المشاريع المموّلة، سوف تخضع للرصد والتقييم وفقاً للقواعد والإجراءات الاعتيادية للمكتب.

٤- زيادة التعاون في تنفيذ العمليات عن طريق التبادل

٧٦- سعياً إلى زيادة الدعم المقدم إلى ضحايا الاتجار من المنظمات غير الحكومية وغيرها من مقدمي الخدمات، نظمت المبادرة العالمية تبادلاً للممارسين العاملين في النمسا ونيجيريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. والتقى ممثلون عن الوكالة الوطنية المعنية بمنع الاتجار بالأشخاص والمسائل الأخرى ذات الصلة ومؤسسة القضاء على الاتجار بالنساء وتشغيل الأطفال مع مسؤولين من الحكومة النمساوية ومنظمات دولية كان من بينها المنظمة الدولية للهجرة والمكتب، ومنظمات غير حكومية نمساوية مثل مركز ليفو ورابطة إكسيت (رابطة مكافحة الاتجار بالبشر من أفريقيا) ومنظمة إكبات الدولية (المنظمة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية).

٧٧- وبناءً على النجاح الذي تحقّق في تبادل الخبرات والممارسات الواعدة، وضعت الوكالة الوطنية المعنية بمنع الاتجار بالأشخاص والمسائل الأخرى ذات الصلة منهجا للتدريب من أجل حلقات عمل مدتها ثلاثة أيام بشأن دعم الضحايا وإدارة الملاجئ، وقد نظّمت تلك الحلقات في ولايات مختلفة في نيجيريا في عام ٢٠٠٩. وفي إطار المتابعة لعملية التبادل، نُظّمت سلسلة من الاجتماعات مع الجهات صاحبة المصلحة في المبادرة العالمية، كان من

بينها الوكالة الوطنية وممثلون لأجهزة إنفاذ القوانين في النمسا وسويسرا وجرى التوصل إلى اتفاق حول الحاجة إلى تحسين المساعدات المتبادلة بين أجهزة إنفاذ القوانين في أوروبا ونيجيريا. ومن ثم، أُعد مقترح بمشروع لمعالجة التعاون الدولي، وهو قيد الاستعراض لدى الدول الأعضاء المشاركة.

٥- أداة للترجمة الشفوية من أجل مساعدة الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر

٧٨- كثيراً ما يحتك موظفو إنفاذ القوانين ومقدمو الخدمات بضحايا محتملين للاتجار بالبشر لا يتكلمون لغة البلد الذي هم فيه. ومن أجل تزويدهم بمعلومات قبل أن يتسنى توفير مترجم شفوي لهم، أُعدت رسائل صوتية أساسية بلغات مختلفة وسجلت حتى يمكن تشغيلها، وبذا يزداد شعورهم بالأمان وتيسّر مخاطبتهم.

٧٩- ففي شباط/فبراير ٢٠٠٩، تشارك المكتب مع المبادرة العالمية وشعبة الجريمة المنظمة بدائرة الاستخبارات الجنائية النمساوية ومركز ليفو في استحداث أداة لإصدار وتوجيه رسائل صوتية إلى ضحايا الاتجار بالبشر. وقد استشير ضحايا سابقون للاتجار بالبشر في هذا الأمر لضمان تضمين منظورهم في الرسائل. وتدعم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) هذه المبادرة وسوف تساعد في نشر هذه الأداة في بلدانها الأعضاء لدعم العمل على توفير الرعاية للضحايا في المراحل الأولى للتحقيق.

٨٠- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عرضت الإنتربول النموذج الأولي لهذه الأداة التي استحدثها المكتب والمبادرة العالمية خلال اجتماع لأفرقتها العاملة منظّم من أجل البلدان الناطقة بالإنكليزية في غرب أفريقيا في غانا وفي الاجتماع السنوي لخبراء مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) المتخصصين في مشكلة الاتجار بالبشر الذي عقد في لاهاي. وقد ترجم المكتب والمبادرة العالمية الرسالة إلى ٤٠ لغة وحولاّها إلى تطبيقة إلكترونية لكي تُختبر في عدة بلدان قبل أن تطرح للتوزيع في عام ٢٠١٠.

سابعاً- التقييم المستقل للمبادرة العالمية

٨١- من المنتظر إجراء تقييم نهائي للمشروع في وثيقة مشروع المبادرة العالمية. والهدف من التقييم هو الخروج بتوصيات وممارسات فضلى ودروس مستفادة وقياس حجم الإنجازات والنتائج المحققة وتأثير المشروع. وعلاوة على ذلك، من المتوقع الإشارة بتوصيات بشأن مستقبل المبادرة العالمية، من بينها توصيات بشأن استمرارية المشروع أو توسيعه أو إنهائه. وإذا ما أُوصي باستمرار المشروع أو توسيعه أو إنهائه، فسوف تقدّم توصيات أيضاً بشأن هيكل

حوكمة المبادرة العالمية تراعي الأهداف المتضمنة في التوصيات التي توافق عليها الهيئات التشريعية ذات الصلة.

٨٢- وسوف يجري التقييم المستقل في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وسوف يسبقه صدور تقرير مبدئي يتاح للدول الأعضاء. وسوف يستخدم فريق إدارة المشروع والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة النتائج الواردة في التقرير المبدئي لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لإنهاء المشروع أو استمراره. وسوف يتاح التقرير النهائي في عام ٢٠١١ وسوف يقدّم كشف حساب بباقي الأموال المصروفة والأنشطة المنفّذة في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتضمّن النتائج الواردة في التقرير المبدئي ويستفيد منها في إعداد تقييم شامل للمشروع.

ثامناً- استنتاجات

٨٣- تمثل المبادرة العالمية مفهوماً مبتكراً في عمل الأمم المتحدة بشأن منع الاتجار بالبشر ومكافحته يحظى بتقدير طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة. وقد أجرت المبادرة العالمية مشاورات مع الدول الأعضاء ضمانا لإشعار تلك الدول بأنها هي صاحبة الأنشطة المختلفة لدى تنفيذها، وهي توفّر الدعم بمشاورة إلى الدول الأعضاء من خلال برامج مشتركة بين وكالات متعددة وأنشطة تعاون تقني أخرى موجهة لأهداف محددة.

٨٤- وفي إطار ائتلاف من المنظمات، تتعاون المبادرة العالمية تعاوناً وثيقاً مع منظمات دولية وإقليمية ذات ولايات مكملة متصلة بالاتجار بالبشر. ويجري تنسيق الأنشطة التي تشكل جزءاً من خطة المبادرة العالمية والتي تتماشى مع وثيقة المشروع عن طريق اللجنة التوجيهية للمبادرة العالمية بهدف تكوين خبرات فنية لدى أعضائها وتعظيم النتائج المحقّقة.

٨٥- ومن الحقائق التي سلط التقرير عليها الضوء أن المبادرة العالمية تعاونت وتشاركت في العمل مع منظمات مختلفة من منظمات المجتمع المدني العاملة على صعيد السياسات العامة والدعوة إلى جانب الجهات التي توفّر الدعم للضحايا. ومن الأمور الواعدة كذلك الجهود المبذولة لإشراك القطاع الخاص في أنشطة منع مختلفة، من بينها أنشطة إعادة دمج ضحايا الاتجار بالبشر. وقد بدأت هذه الأنشطة كمبادرات تجريبية تيسّر تطبيق الدروس المستفادة وتتيح المجال لتكرارها وتوسيعها.

٨٦- وتُنفّذ المبادرة العالمية، بالاعتماد على شركائها، كمشروع للمساعدة التقنية أسندت إليه ولايات بموافقة الهيئات التشريعية ذات الصلة. وقد مُدّد برنامج عمل المبادرة العالمية حتى نهاية عام ٢٠١٠ حتى يتسنى إكمال الأنشطة المتوخاة في وثيقة المشروع.

٨٧- وابتغاء تبسيط أنشطة المبادرة العالمية وتحسين مقدرتها على تلبية احتياجات الجهات صاحبة المصلحة في المبادرة العالمية في مجال بناء القدرات، نقحت استراتيجية المشروع لعام ٢٠١٠. ويهدف التوجه الاستراتيجي إلى الاستفادة من الأعمال التي نهضت بها المبادرة العالمية باعتبارها واحدة من مبادرات الأمم المتحدة التي تشارك فيها جهات عديدة صاحبة مصلحة وتوفر منافذ عالمية للحصول على الخبرات الفنية والمعارف وإقامة الشراكات المختلفة لمكافحة الاتجار بالبشر.

٨٨- ومن بين المجالات الأساسية للاستراتيجية التي تتماشى مع الأهداف الأصلية للمبادرة العالمية إذكاء الوعي والتنسيق والتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة المتعددة وإقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وإجراء بحوث تنهض بها جهات متعددة وجعل المبادرة العالمية مركزاً لنشر المعرفة بأسلوب الواقع الافتراضي.

٨٩- وخلال عام ٢٠١٠ ركزت أنشطة التوعية على الشباب والقطاع الخاص واشتملت على حملات تستهدف دوائر الأعمال من خلال قنوات إعلامية رئيسية وحملات تقودها دوائر الأعمال نفسها. والهدف الطويل المدى هو مواصلة نشر الوعي على نطاق العالم بالاتجار بالبشر من أجل زيادة الالتزام السياسي ودعم جهود المنع وتقليل الطلب الذي يولد الاستغلال.

٩٠- ودعماً للتنسيق والتعاون بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة، تنفّذ المبادرة أنشطةً لبناء القدرات من خلال وضع برامج مشتركة وتوفير مواد توجيهية متخصصة. ومن شأن هذا أن يسهم في ضمان استفادة الدول الأعضاء من البرامج المشتركة الشاملة التي تنهض بها جهات متعددة صاحبة مصلحة وتشمل مناطق جغرافية ومجالات مواضيعية مختلفة إلى جانب معالجة الثغرات وتلبية الأولويات التي تحددها عمليات تحليل قائمة على الأدلة.

٩١- وقد تعزّزت الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في عام ٢٠١٠ بفضل إنشاء مرفق تجريبي لتقديم المنح الصغيرة للمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات للضحايا. وقد تحقّق هذا من خلال توجيه الدعوة إلى تقديم مقترحات لتحديد أفضل الممارسات المحلية وتسليط الضوء على قصص النجاح لكي تُحاكى. وتساهم هذه العملية، التي يتولى توجيهها مجلس

خبراء مشترك بين عدة وكالات، في الترويج لتعبئة جهود المجتمع المدني وتوثيق التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومات ودوائر الأعمال.

٩٢- وقد عزّزت مشاركة القطاع الخاص من خلال إذكاء الوعي بالاتجار بالبشر وإنشاء جائزة قيادات دوائر الأعمال ووضع مشاريع رائدة تركز على قطاعات السفر والسياحة والنقل. وقد جمعت معلومات عن الممارسات الفضلى ونُشرت أدلة توجيهية متخصصة. والهدف الشامل المنشود هو تعبئة جهود دوائر الأعمال من أجل تحديد تدابير على صعيد السياسات العامة واستراتيجيات للشركات لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر في سلاسل إمداداتها.

٩٣- وسعياً للمساهمة في تكوين رصيد من المعرفة عن الاتجار بالبشر، من المتوقع أن يتفق أعضاء المبادرة العالمية على منهجية لوضع منشور جامع تتشارك في إعداده وكالات متعددة ويستفاد فيه من الخبرات الفنية المتوفرة لدى المنظمات الدولية التي تعالج الجوانب المختلفة لظاهرة الاتجار بالبشر.

٩٤- وسوف تُنشئ المبادرة مركزاً معرفياً تجريبياً يعمل بأسلوب الواقع الافتراضي، وسوف يصبح مركزاً للمعلومات يساعد الدول الأعضاء وسائر مقدمي الخدمات على الاطلاع على المعلومات، ومن بينها الممارسات الفضلى والمواد الإرشادية والمنشورات، وسيكون موجهاً للجمهور العام والمتخصص. وسوف يتضمن ملامح تفاعلية تساعد على الاطلاع على محتوياته وتروج لاستخدام الشبكات الإلكترونية في أوساط الممارسين وتعزّز العمل على تكوين رصيد معرفي عن مشكلة الاتجار بالأشخاص.